



## مشروع إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق

التقرير المشترك للإجتماع الفني-حول مشروع إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق "الأليكا"

بين تونس والإتحاد الاوروبي  
بروكسل، 6 - 10 فيفري 2017

انعقد اجتماع فني حول مشروع إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين خبراء الطرفين التونسي والأوروبي ببروكسل خلال الفترة من 6 إلى 10 فيفري 2017. ويهدف هذا الاجتماع بالأساس إلى تبادل المعلومات الفنية بين الخبراء قصد التمكن من فهم أفضل للنصوص المقترحة من قبل الطرف الأوروبي وذلك إستعدادا للجولات القادمة من المفاوضات. وقد نكّر الطرف التونسي بمميزات الحوكمة الجديدة وبالمقاربة التشاركية لتسيير هذه المفاوضات مشددا على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار خلال هذه المفاوضات نسق تقدم الأشغال الفنية والدراسات إضافة إلى الإصلاحات الجارية. وقدم الطرف الأوروبي -ببساطة عن البرامج المعتمدة والإمكانيات المتاحة للتعاون والمساندة للفترة المتراوحة بين 2017-2020 لدعم مسار المفاوضات وتنفيذ إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق. ودعا الإتحاد الاوروبي في هذا السياق الطرف التونسي إلى ضبط أولوياته في هذا المجال.

- **الشفافية:** تبادل الجانبان الرأي حول العديد من الفصول المتعلقة بهذا المحور قصد مزيد توضيح صياغة بعض النقاط.

واتفق الطرفان على مواصلة النقاش خلال الدورة القادمة من المفاوضات.

- **آليات الدفاع التجاري:** استعرض الطرفان النص المتعلق بهذا الباب وقدما بعض التوضيحات والتفسيرات المفصلة بما مكن من رفع الغموض المتعلق ببعض النقاط المدرجة بهذا المحور.

- **الإجراءات الصحية والصحة النباتية:** أكد الطرفان من جديد الأهمية التي يكتسبها هذا المحور وتبادلا بعض المعلومات بالإعتماد على التجارب الملموسة ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب القانونية وباصناف المراقبة واجراءاتها قصد تسهيل التجارة البينية

وتمّ في هذا الصدد تبادل الإيضاحات حول النص المتعلق بهذا الباب ولاسيما المتعلقة بالمراقبة عند التوريد وبالتفقد والشفافية...

وأكد الطرف التونسي على أهمية المساندة الفنية في هذا المجال وضرورة إنجاز الدراسات التي ستتمكن من ضبط الأولويات في هذا القطاع.

- **حقوق الملكية الفكرية:** تبادل الطرفان وجهات النظر حول المواضيع المتعلقة بحماية المعطيات المقدمة بهدف الحصول على ترخيص الترويج في السوق بالنسبة إلى الأدوية والمواد المعدّة صيدليا لمداداة النباتات. وتستدعي هذه المسألة عقد جلسات أخرى-لمواصلة التفسير والفهم

كما تم تبادل المعلومات أيضا بخصوص الإجراءات المعمول بها على الحدود ولاسيما تلك المتعلقة بنظام البضائع العابرة قصد التصدي لعمليات التقليد.

وقدم الجانب الأوروبي التوضيحات والإجابات حول التساؤلات ذات العلاقة بالملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية في المجال الفلاحي والتي تمت إثارها خلال الاجتماع السابق الملتئم بتونس. وتبادل الجانبان المعلومات بخصوص حماية المؤشرات الجغرافية ولا سيما الخاصة بالمواد الفلاحية المصنعة لغايات غذائية. وأوضح الاتحاد الأوروبي أنّ التشريع الأوروبي لا يحمي هذه المعطيات المتعلقة بالملكية الفكرية و المؤشرات الجغرافية.

كما تمّ التطرق في الأخير إلى موضوع حقوق المؤلف ولاسيما فيما يخص إستنفاد حقوق الخدمات على الخط. وتولى الإتحاد الأوروبي تقديم التوضيحات الضرورية في هذا الشأن.

= **الصفقات العمومية:** واصل الطرفان قراءة النص وقدم بعض التوضيحات والتفسيرات ذات العلاقة بهذا المحور.

- **المنتجات الفلاحية والفلاحية المصنعة والصيد البحري:** تبادل الطرفان الآراء الفنية حول مضمون النص المتعلق بـ"مقاييس التفاوض" بشأن تحرير تجارة المنتجات الفلاحية والفلاحية المصنعة والصيد البحري وحول الإطار الذي سيتم إعماله لتبادل الإحصائيات. وستواصل لاحقا المشاورات الفنية بخصوص هذه المسائل

- **المؤسسات الصغرى والمتوسطة:** قدم الإتحاد الأوروبي النصّ المتعلق بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضمن للتوضيحات بشأن المسائل المثارة من قبل الطرف التونسي.

وبإشارة إلى الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغرى والمتوسطة داخل النسيج الإقتصادي في تونس فقد شدّد الطرف التونسي على دعم آليات المرافقة لهذه المؤسسات ولاسيما في باب التنافسية وعلى الضرورة للأخذ بعين الإعتبار ضمن بقية محاور مشروع الاتفاق-الحاجيات الخصوصية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية وقدم الإتحاد الأوروبي تعريفا بالبرامج الثنائية والجهوية في مجال المساندة الفنية والمالية الموجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

- **الخدمات والإستثمار:** لقد تمّ تدارس بصفة شاملة نص المقترح الأوروبي والمتعلق بتجارة الخدمات والإستثمار والتجارة الإلكترونية.

واعتبارا للأهمية التي يوليها الطرف التونسي لحذف الحواجز لنفاذ مسديي الخدمات التونسيين للسوق الأوروبية، تمّ التطرق إلى المسائل المتعلقة بالنمط الرابع وبالخصوص تنقل مسديي الخدمات والإعتراف المتبادل للشهادات وللخبرات المكتسبة.

وبخصوص حماية الإستثمارات وفض النزاع في مجال الإستثمار قدم الطرف الأوروبي مقترحه للمرة الأولى مع تفسير لأهم أسس وأبعاد مقتضياته. ويمكن تنظيم جلسات فنية لاحقة لمواصلة توضيح هذا المحور.

- **التراتب الديوانية وتسهيل المبادلات:** تولى الطرفان التونسي والأوروبي القراءة المشتركة لكامل محتوى مشروع المحورالمتعلق بالإجراءات الديوانية وتسهيل المبادلات.

ويطلب من تونس قدم الإتحاد الأوروبي توضيحا حول أبعاد بعض المقتضيات ولاسيما الجزء المتعلق بالجوانب القانونية والتراتب.

ومن جهة أخرى قدم الإتحاد الأوروبي مشاريع النصوص المتعلقة بمعالجة الأخطاء الإدارية والإجراءات الخصوصية بشأن التصرف في المعالجة التفاضلية.

وتّم أيضا تحديد مجال تطبيق هذه المقتضيات.

- **الحواجز الفنية:** إستعرض الطرفان المقترح وتبادلا الإيضاحات بشأن جملة المسائل التي يتطلب التعمق فيها. ومن المنتظر تنظيم جلسات فنية لاحقة في هذا الغرض.

- المنافسة ودعم الدولة: واصل الطرفان قراءة النصوص المقترحة، وتناول الحوار بالخصوص مصادر ومراجع التفسير في مجال المنافسة. ويمكن في الغرض تنظيم دورات تكوينية وعقد إجتماعات لمواصلة التبادل الفني للمعلومات

- الطاقة والمواد الاولية : تبادل الطرفان للمرة الاولى تبادل المعلومات بخصوص هذا القطاع في إطار مشروع إتفاق "الأليكا". وقدم الجانب التونسي الإستراتيجية الوطنية للطاقة 2016-2020 والإطار التنظيمي المعمول به والذي هو بصدد الإعداد.

ومن جانبه قدم الجانب الأوروبي مقارنته بشأن الإتفاقيات التجارية الخاصة بالطاقة والمواد الاولية تبعا لبيان المفوضية الأوروبية حول "التجارة للجميع".

كما يستدعي هذا المحور مزيد توضيح مقتضياته ضمن جلسات فنية إضافية.

- التجارة والتنمية المستدامة : تعمق الطرفان في قراءة هذا المحور وتركز النقاش حول توضيح بعض المفاهيم ولا سيما تلك المتعلقة بقانون الشغل والمستويات العليا للحماية وأهداف التنمية المستدامة والتصرف الدائم في الموارد إضافة إلى الإعراف المتبادل بالعلامات البيئية وإلى تطوير سوق الشغل والشفافية والفاعلين غير الحكوميين. ومن جهة أخرى أشار الطرف التونسي إلى إنخراطه في أجندة 2030 واعتماده لـ DD 170 . كما أثار المسائل المتعلقة بتقل المستثمرين والمهنيين وبالتحويل التكنولوجي في مجالات التنمية المستدامة.